حل اشكالية تفسير جرائم السرقة، باستخدام فكرتي
" الاهمال " و "الاستنزاف الدائري"

د. هادي صالح العيساوي*

المقدمة:

الجريمة ظاهرة خطيرة لا يسلم منها مجتمع مهما كانت درجة تطـــوره، وتتباين اثارها تبعاً لنوعيتها فالجرائم الواقعة ضد الاشخاص تترك اثاراً خطـــيرة على المجتمع لانها غالباً ما تؤدي الى ازهـــاق الارواح، وتليـــها فـــي الاهميـــة الجرائم الواقعة ضد الاموال لانها تعني استلاب اموال الغير بلا جهد ســـوي...، وظاهرة الجريمة حظيت باهتمام العلماء في العلوم الاجتماعيـــة ومنـــها العلـــوم الجنائية، ومن ذلك الاهتمام ما كان منصباً على البحث عن اســـباب الجريمـــة، وهذا البحث اختلف فيه العلماء اختلافاً كبيراً فبعضهم يرجع الاســـباب لعوامـــل بايلوجية وآخرون يردونها لاسباب نفسية وبعضهم يردها لاســـباب اجتماعيـــة، منهم من جمع بين تلك العوامل مجتمعة، ومع ذلك فلم يصل العلماء لتفسير قاطع بشأن اسباب الجريمة، واذا كان عدم الاتفاق في التفسيرات المؤديـــة للجريمـــة بصورة عامة، فان هناك عدم اتفاق آخر بين العلماء والمتخصصين يتركز فـــي عدم الاتفاق على تفسير جرائم السرقة، فاذا قلنا ان الفقر هو سبب السرقة، فاننـــا نجد ان هناك فقراء صالحين، وهناك بالمقـــابل اغنيـــاء ولكنـــهم مختلســـون او سراق... وعليه جاء هذا البحث ليساهم او ليهدف الى حل اشكالية تفسير جرائـــم السرقة من خلال تفسير اسباب تلك الجرائم بفكرتي "الاهمـــال" و "الاســـتنزاف الدائري"، ومن اجل الوصول الى هذا الهدف فقد اعتمدنـــا تدرجـــاً فـــي طـــرح مفردات هذا البحث الثلاثة، الاولى اوسمناها بالاطار المنهجي للبحث ومفاهيمـــه تناولنا فيها مشكلة واهمية وهدف ومنهج البحث، ومفاهيمه (الجريمة، الســـرقة)،

* رئيس قسم علم الاجتماع/كلية التربية للبنات/جامعة بغداد

اما الثانية فقد تناولنا فيها التفسيرات السابقة لجرائم السرقة، في حين طرحنا في المفردة الثالثة فكرتي "الاهمال" والاستنزاف الدائري" اللتان توصلنا اليهما لتفسير اسباب جرائم السرقة، وتضمن هذا البحث على الخاتمة التي عرضنا فيها اهم النتائج والتوصيات، فضلاً عن تضمنه على قائمة المصادر المساعدة في انجازه.

اولاً: تلاطار المنهجي للباحث ومفاهيمه:

١- **الاطار المنهجي للبحث:**

٢- **أ- مشكلة البحث:**

لاشئ يثير الجدل بين العلماء والمتخصصين مثلما يثيره موضوع البحث عن جذور الاشياء أو بمعنى آخر البحث عن اسباب الاشياء، عليه فمشكلة هذا البحث تفرض نفسها، فالسرقة وقعت في المجتمعات القديمة والحديثة، والبدائية منها والمتطورة، واختلفت التشريعات والاعراف في معالجتها من حيث درجة الشدة المفروضة على السارق باختلاف المجتمعات ودرجة تطورها الحضاري، فالمجتمعات البدائية كانت السرقة نادرة فيها لان الآباء كانوا يعودون ابناءهم منذ الصغر على احترام اموال الغير، واذا حدثت السرقة فان الشئ المسروق كان اما يرد الى مالكه او يوبخ السارق واحياناً يسلم الجاني الى المجني عليه للاقتصاص منه، ويرى منتسكيو ان نظرية الرومان في السرقة اغلبها مشتقة من نظرية اليونان، اذ كان الطفل السارق يجلد، اما البالغ فيجلد ثم يعدم، وفي عصر ما قبل الاسلام والاسلام فان السارق غالباً ما كانت تقطع يده، وفي شريعة حمورابي كان مبدأ القصاص من السارق واعدامه السمة الغالبة في العقوبة على الرغم من ان القاصر كان على ما يبدو لا يؤاخذ على السرقة، فقد نصت المادة السابعة من شريعة حمورابي على عقوبة الموت لمن تسلم مواد مسروقة من عبد او قاصر دون ان تفرض عقوبة عليهما، واذا كانت شريعة حمورابي تحمل تلك النظرية الانسانية نحو الاطفال فاننا نجد غياب تلك النظرية في التشريعات

المتأخرة، فقد حكم في انكلترا سنة ١٨١٤ على ثلاثة اطفال باعمار ٨ و ٩ و ١١ سنة بالاعدام بسبب السرقة[1].

وعلى اية حال فان هذا الاختزال الكبير في استعراض تطور مشكلة جريمة السرقة ونوع المعاملة مع السراق لا يغطي بطبيعة الحال الاختلافات الكبيرة في التشريعات والاعراف في المجتمعات المختلفة لماهية نظرتها الى تلك الجريمة وكيفية التعامل معها، غير ان ذلك الاختزال قد يعطي مؤشر عام وليس تفصيلي لتلك الجريمة وكيفية التعامل معها...، ولكن نستطيع القول ان النظرة المعاصرة للمجرمين سواء كانوا كباراً ام أحداثاً، وسواء كانت تلك النظرة موجهة صوب جرائم السرقة أم الجرائم الاخرى، فانها نظرة تقوم على الاصلاح والتأهيل بدلاً من الانتقام من المجرمين والجانحين...، والشي الذي هدفنا اليه من طرح تلك التطورات عن جرائم السرقة، هو القول ان تلك الجريمة قد عاصرت مختلف المجتمعات على اختلاف درجة تطورها، وعليه فان العلماء والمختصين أولوا هذه المشكلة اهمية كبيرة، وهي مشكلة تولدت منها مشكلة ثانية الا وهي مشكلة البحث عن اسباب تلك الجريمة، وهنا بدأ الاختلاف بين اؤلئك العلماء والمتخصصين فاذا كان البعض منهم ارجعها للفقر فان البعض الاخر وجد هنالك فقراء صالحين كما ان هناك بض الاغنياء من المختلسين والسارقين، وعليه فان اختلاف العلماء في تفسير اسباب جرائم السرقة هو اختلاف يثير مشكلة جديرة بالدراسة والاهتمام للبحث عن اسباب ذلك الاختلاف وبالتالي في البحث عن امكانية طرح صيغة جديدة تضاف لتلك التفسيرات عن اسباب جرائم السرقة.

<u>ب- اهمية البحث:</u>

ان حل أية مشكلة او لنقل ان ايجاد الجواب على مسببات اية مشكلة سيساعد على نحو أو آخر على ايجاد العلاج المناسب لها، عليه نقول ان لهذا البحث اهمية كبيرة تتضح من خلال طرحه لتفسير جديد لجرائم السرقة، هذه

الجرائم التي حيرت العلماء والمتخصصين في اسبابها الحقيقة، وكما قلنا ان الفقر لا يفسر اسباب تلك الجرائم لان هناك فقراء صالحين وبالمقابل هناك بعض الاغنياء من المختلسين والسراق، لذا نقول ان طرح الصيغة الجديدة، لتفسير جرائم السرقة سيساعد على نحو أو آخر على ايجاد اسبابها الحقيقية وبالتالي سيساعد ذلك على وضع العلاج المناسب لها فضلاً عن الاهمية الاخرى لهذا البحث والتي تجد في ان حل اشكالية تفسير جرائم السرقة سيدفع العلماء والمتخصصين للبحث عن تفسيرات لمشاكل او جرائم اخرى بدلاً من انشغالهم في البحث عن اسباب جرائم السرقة، وبالتالي سيؤدي ذلك لتطوير دراسات العلوم التي تتصدى لدراسة المشكلات الاجتماعية بما فيها دراسات علم الاجرام التي تتصدى لدراسة الجريمة.

جـ- هدف الجريمة:

يهدف هذا البحث الى حل اشكالية تفسير جرائم السرقة من خلال طرح فكرتي "الاهمال" و " الاستنزاف الدائري" المفسرتان لتلك الجرائم، وسيساعد ذلك بالتالي في الوصول الى توصيات مساعدة في مجابهة تلك الجرائم تبنى في ضوء نتائج هذا البحث.

د-المنهج المعتمد في البحث:

اعتمدنا من اجل انجاز هذا البحث منهجية قوامها الاطلاع على ما كتب من معلومات نظرية مكتبية عن اسباب السلوك الاجرامي بصورة عامة وجرائم السرقة بصورة خاصة، وكذلك اعتمدنا طريقتا الملاحظة والمقابلة لنزلاء دور الاصلاح سواء كانت للكبار أم للأحداث، والبعض من تلك الملاحظات والمقابلات يمتد الى عام ١٩٨٢/١٩٨٣ حيث كنت اعد رسالتي للماجستير عن "العود الى الجريمة" حينها درست المجرمين العائدين في دائرة اصلاح الكبار في أبو غريب (في محافظة بغداد)، والبعض الآخر من تلك الملاحظات

والمقابلات يعود لأعوام متأخرة حيث اعتمدت طريقة الملاحظة والمقابلة من خلال زيارتي اما بشكل منفرد أم مع طلبة قسم الخدمة الاجتماعية في كلية الآداب/جامعة الموصل، لقسم دار ملاحظة الاحداث الجانحين في نينوى وقسم اصلاح الكبار في بادوش (سجن بادوش في نينوى) خلال العامين الدراسيين (١٩٩١/١٩٩٢ و ١٩٩٢/١٩٩٣)، وكان اخر تلك الزيارات قد جاءت خلال الشهرين الخامس والسابع من عام ١٩٩٣.

٢- **مفاهيم البحث :** **

أ- **الجريمة:-**

للجريمة عدة معان بحسب وجهة النظر التي تتناولها ١، فهي من الناحية القانونية، كل عمل مخالف لاحكام قانون العقوبات، وقانون العقوبات يتضمن الافعال المحرمة ومقدار عقوباتها[٢]. في حين يثير مفهوم الجريمة من الناحية الاجتماعية الى اعتبارها -كما يذهب روسو Rousseau- كل فعل من شأنه فصم عرى العقد الاجتماعي[٣]. ويعد درويكام Durkheim الجريمة ظاهرة سليمة متى بقيت بغيضة لانها ستثير وعي الجماعة للذود عن تقاليدها ومثلها والعرف الشائع بينها[٥]. أما مفهوم الجريمة من الناحية النفسية فهي تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجاً فأدت الى سلوك لا يتفق والاوضاع التي يسمح بها المجتمع[٦]، وهذه الطاقة المكبوتة عند فرويد Freud هي الطاقة الغريزية الجنسية، حيث يعبر عن ذلك بقوله "ولو حرمنا الغريزة الجنسية عن غذائها الطبيعي لجاءت العواقب وخيمة"[٧]، في حين يذهب ادلر Adler الى اعتبار الجريمة تعويض عما يشعر به الانسان من نقص او تفوق ملتوي غير موفق[٨].

اما مفهوم الجريمة بموجب هذا البحث فنحن نلتزم بالتعريف القانوني وذلك لمتطلبات صدور حكم قضائي بحق المجرمين وادخالهم دور الملاحظة والاصلاح وهذا يساعد اجراء الملاحظة والمقابلة معهم، وذلك لان التعريف

الاجتماعي وحتى النفسي قد يحمل معنى الادانة على بعض التصرفات التي تنتهك الاعراف الاجتماعية والذوق السليم غير ان القانون لا يعتبرها جريمة، لان دائرة المجتمع والاخلاق اوسع من دائرة القانون[٩]، وعليه فمعنى الجريمة بموجب هذا البحث هي: كل فعل ينتهك قاعدة قانونية مقننة يؤدي بمرتكبه لدخول السجن (دور الملاحظة ودور الاصلاح).

ب- السرقة:

السرقة من الناحية القانونية تشير وبموجب المادة (٤٣٩) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١ الصادر سنة ١٩٦٩ (المعدل) الى (اختلاس مال منقول مملوك لغير الجاني عمداً)، اما مفهوم السرقة من الناحية الاجتماعية فتشير الى سلوك اناني غير منضبط يفتقد للايثار الاجتماعي يحصل به الفرد على ما ليس من حقه[١٠]. في حين يشير المفوه النفسي للسرقة الى انها سلوك يعبر عن حاجة انفعالية للانسان اساسها ميله الى التملك او الاستمتاع[١١] ويعد تحديدنا للمفهوم القانوني والاجتماعي والنفسي للسرقة، لابد من القول أن صور السرقة متنوعة، فهناك السرقات البسيطة التي لا تقترن بظرف مشدد للعقوبة مثل سرقة البضائع المعروضة في المتاجر، وهناك النشل يعني الحصول على الاشياء من المجني عليه في غفلة منه ويرتبط بالمهارة وخفة اليد، وهناك السطو الذي يقترن بعنصر التخطيط للسطو على المتاجر والمساكن، ويتم فيه توزيع الادوار على المشتركين في الجريمة، واخيراً هناك السلب أو اللصوصية (قطع الطريق) وهي السرقة المقترنة بالاكراه، وغالباً ما يرتبط النوع الاخير من السرقة بتشديد العقوبة[١٢].

اما مفهوم السرق بموجب هذا البحث فتشير ولضرورات البحث لقائمة على الملاحظة والمقابلة لنزلاء دور الملاحظة والاصلاح، الى أي فعل يقترن ومهما كان نوعه: سرقات بسيطة، نشل، سطو، سلب أو اللصوصية، بالحصول

على مال عائد للغير بلا رضا منه يؤدي بمرتكبه دخول السجن (دور الملاحظة والاصلاح).

ثانياً: التفسيرات السابقة لجرائم السرقة:

من اجل أن لا نضيع جهود الاخرين الذين حاولوا قبلنا تفسير جرائم السرقة، نقول ان تلك التفسيرات بدأت بوصف السراق، حيث يرجع ذلك الوصف الى النظرية البايولوجية المفسرة للسلوك الاجرامي والتي يتزعمها العلامة الايطالي "سيزار لوبروزو" الذي اكد ان اللص يتميز بحركة غير عادية لوجهه ويديه وبصغر عينيه وقلقهما وتحركهما المستمر وكثافة انخفاض حاجبيه وضخامة وانبعاج انفه وقلة شعر ذقنه وضيق جبهته[١٣]. ونجد ضمن المدرسة البايلوجية المفسرة للسلوك الاجرامي بعض العلماء من يربط بين اختلالات افراز بعض الغدد الصماء وهي الغدد التي تصب افرازاتها مباشرة في الدم، وبين بعض انماط جرائم السرقة واللصوصية فقد ذهب العالم الايطالي "كاسون" ان هناك افراط في افراز الغدد النخامية عند اللصوص[١٤]. وهناك من يضيف تأثير بعض انواع التخلف العقلي- الذي يكون على ثلاثة درجات هي العته والبله والحمق- في ارتكاب الجرائم الواقعة ضد المال، فالدكتور اكرم نشات ابراهيم يؤكد ان البلهاء يغلب على جرائمهم التسول والسرقات البسيطة كخطف المواد الغذائية المعروضة في الحوانيت للتقوت بها، في حين يرتكب الحمقى جرائم متعددة كالسرقة والايذاء بتحريض من المجرمين المحترفين[١٥].

اما التفسيرات النفسية لجرائم السرقة فقد تأثرت بشكل واضح بآراء العلامة سيجموند فرويد في التحليل النفسي لمكونات النفس البشرية: الانا العليا (الضمير) والانا السفلى (النفس) والانا الدنيا (مستقر الغرائز)[١٦] ، فادلر يعتقد بان الطفل الذي يحس بانه دون اقرانه قد يلجأ الى سرقة لعبهم ثأراً وانتقاماً منهم وليعوض عما يشعر به من نقص عن اولئك الاقران، وقد يدفع الشعور بالنقص

بعض الاحداث الى سرقة اموال ليسوا بحاجة اليها فقد ينفقوا بسخاء اغلب ما سرقوه على اصدقائهم للحصول على مكان مرموق بينهم[١٧]. وتوصلاً مع العوامل النفسية المؤدية لجرائم السرقة يؤكد د.أكرم نشأت ابراهيم بانه "توجد عواطف ليست منحرفة في الاصل، وهي تجلب منافع جمة لصاحبها ان وجهها توجيهاً حسناً معتدلاً، وتجر عليه شراً وبيلاً ان اساء استغلالها كعاطفة حب المال التي تحفز الشخص على العمل المثمر المتواصل لمضاعفة ثروته، فاذا خاب في سعيه أو لم يكن آهلاً للقيام بمثل هذا السعي لضعف أو لانعدام اماكاناته في المجالات المفيدة للانتاج والكسب، فانه يندفع غالبا الى الاستيلاء على اموال الغير عن طريق السرقة أو الاحتيال وربما اقدم بالاضافة الى ذلك على قتل الغير وايذائه من اجل الفوز بمبتغاه، والى جانب ذلك توجد بعض العواطف التي قد تؤدي بصورة غر مباشرة الى الاجرام، كعاطفة حب السينما التي تدفع الخاضعين لها من المعوزين الاحداث الى السرقة للحصول على نقود يدفعونها ثمنا لتذاكر الدخول الى دور السينما[١٨]. وكذلك وجد نوع من العلاقة بين بعض انواع الامراض النفسية مثل الهستيريا التسلطية والسرقة، فتتجه افكار تتسلط على الشخص المصاب بالهستريا التسلطية ولا يستطيع مقاومتها قد يندفع لارتكاب جرائم السرقة لاشياء ليس بحاجة اليها وقد يكون الشئ المسروق تافه القيمة ولكن ذلك الشخص يشعر بمتعة وارتياح بعد تنفيذه تلك السرقة[١٩].

وكذلك وجد نوع من العلاقة بين السايكوباتية (اضطراب الشخصية) او مايسميها الدكتور أكرم نشأت ابراهيم بالتخلف النفسي والسرقة لان ((المتخلفين نفسيا العدوانيين والمراوغين على السواء لا يعترفون بحق التملك على ما يبدو، لذلك فانهم لا يتوانون عن اختلاس اموال الغير لصرفها في قضاء حاجاتهم العابرة، وانفاق ما تبقى منها بسفه في سبيل الرذيلة، وتنصب السرقات الاولى لاعضاء هذه الزمرة في معظم الاحوال على ممتلكات اقربائهم واصدقائهم

لسهولة استحواذهم عليها، ثم تشمل ممتلكات الاخرين مم لا تربطهم بهم اية رابطة))[٢٠].

اما بشأن التفسيرات الاجتماعية لجرائم السرقة فتدور تلك التفسيرات بالتركيز على عدة عوامل، يبدأها العلماء بتبيان دور الاسرة في احداث تلك الجرائم فبعضهم يربطها بالتنشئة الاجتماعية الخاطئة التي يتعرض لها الاشخاص في طفولتهم. فالكثير من السرقات تظهر بدايتها الاولى من خلال سرقة الحدث لاحد افراد اسرته وذلك بسبب الاستياء والكراهية التي ولدتها في نفسه ظروف الحرمان من العاطفة والحنان وخضوعه لعلاقات خشنة وعقاب غير عادل. ويؤكد "السير بيرت" ان التربية الخاطئة التي لها صلة بالجريمة تعني عدم وجود تربية موجهة اطلاقا أو أن تكون تلك التربية تتسم بالقسوة أو اللين الزائد، ومتذبذبة بين التسامح والعنف عن نفس الفعل الذي يقوم به الحدث حين لا يعود يميز بين الصح والخطأ[٢١]. ان خطر التنشئة الاجتماعية الخاطئة يأتي من خلال كونها قد تدفع الحدث لارتكاب عدة جرائم ومنها السرقة، فتلك التنشئة ستؤدي به لامحالة للهرب من البيت الى الشارع لعله يجد فيه متنفسا عما يعانيه من هموم، ويزداد الامر خطورة اذا ما انسجم سلوكه مع سلوك مجموعة من الاحداث الجانحين الذين يجد في صحبتهم خير مجال للعبث والمخاطرة[٢٢].

ويرتبط بالتنشئة الاسرية الخاطئة دخول الحدث عالمه الثاني الا وهو عالم المدرسة فعدم انسجام الحدث داخل جو المدرسة قد يؤدي به الى ترك الدراسة والتغيب عنها وقد يوقعه ذلك في مصيدة اصدقاء السوء مما يؤدي به لارتكاب عدة جرائم ومنها السرقة، كما ان عدم انسجام الشخص داخل جو العمل قد يؤدي به الى تركه مما يوقعه تحت تأثير البطالة والتي غالبا ما تقوده الى الجريمة[٣٢]. وتوصلا كذلك مع العوامل الاجتماعية المفسرة لجرائم السرقة فان الدراسات تشير الى ان اغلب المجرمين بما فيهم مرتكبي جرائم السرقة

يأتون من مناطق شعبية مكتظة بالسكان تتميز بقدم مبانيها وضيق ازقتها وقلة الخدمات فيها وانخفاض مستوياتها الاقتصادية والتعليمية[٢٤]. وكذلك فان لقضاء وقت الفراغ بانشطة ضارة مثل التردد على دور البغاء والادمان على تناول المسكرات والمطالعة غير الموجهة ومشاهدة افلام العنف والاثارة الجنسية[٢٥]، هو الاخر يدفع لارتكاب عدة جرائم ومنها جرائم السرقة، حيث تبين من احدى الدراسات التي اجريت على عدد من مدمني الخمور المودعين في احد المصحات بالمانيا ان ٤٠% منهم ادينوا بسبب ارتكابهم جرائم ضد المال[٢٦].

واخيرا فان هناك من يربط بين العوامل الاقتصادية (الفقر) وارتكاب جرائم السرقة فقد وجد شلدون واليانور جلوك من دراسة على (٥٠٠) حدث جانح في امريكا ان نسبة كبيرة منهم تعاني عوائلهم من ضيق اقتصادي[٢٧]. ووجد د.احسان محمد الحسن من دراسة على (١٦٠) حدثا جانحا ان نسبة ٤٦% منهم كانوا قد ارتكبوا جرائم السرقة وان من اهم اسباب الجرائم المرتكبة بما فيها جرائم السرقة هو الحاجة الاقتصادية حيث بلغت نسبة تأثير هذا العامل ٨٩% حيث يقول "تعتبر الحاجة الاقتصادية من اهم الدوافع التي دفعت بصورة مباشرة او غير مباشرة على ارتكاب الافعال غير السوية والاجرامية في المجتمع[٢٨].

والآن نتساءل هل ان تلك التفسيرات سواء اكانت البايلوجية أم النفسية أم الاجتماعية قد حلت اشكالية تفسير جرائم السرقة؟ ويجيب على ذلك بالقول بانه على الرغم من اهمية تلك التفسيرات الا انها لم تحل تلك الاشكالية وذلك لثلاثة اسباب، اولها ان جرائم السرقة غالبا ماتم بحثها ضمن الاطار العام للجرائم ونادرا ما افرزت لها دراسات مستقلة في البحث عن اسبابها، وعليه فان العوامل المفسرة لها كانت تعاني من القصور وذلك لان العوامل التي تدفع لجرائم القتل والجرائم الاخلاقية تختلف بطبيعة الحال عن العوامل المؤدية لجرائم السرقة.

اما السبب الثاني هو ان الاسباب التي عالجت جرائم السرقة غالباً ما كانت اسباب منفصلة بعضها عن البعض الآخر أي لم يتم توضيح التداخل بين تلك الاسباب، أي تبيان مدى تأثير العامل الاجتماعي مثلاً على العامل النفسي والبايلوجي أو العكس في احداث تلك الجرائم، وبمعنى آخر فان التفسير التكاملي القائم على الجمع بين العوامل في تفسير تلك الجرائم كان غائباً تقريباً على الرغم من ان بعض الدراسات كانت تشير لاغلب العوامل المؤدية لتلك الجرائم غير انها كانت تعالجها على نحو منفصل وغير متداخل او مترابط، فليس كل مصاب بعاهة بسارق وليس كل من يعاني من ازمة نفسية بسارق، وبالمقابل ليس كل من عاش في ظروف اجتماعية سلبية مثل الطلاق او الفقر بسارق فهناك فقراء صالحون، وهناك مجرمون كانوا يعملون في عمل ما يدر عليهم مدخول جيد الا انهم ارتضوا لانفسهم السير في طريق السرقة.

ويعود السبب الثالث في عدم ايجاد التفسيرات السابقة لجواب واضح عن اسباب جرائم السرقة، في ان تلك التفسيرات لم توضح اوتفصل بين الاسباب التي تؤدي الى بالاحداث لارتكاب جرائم السرقة، وبين الاسباب التي تؤدي للعودة الى تلك الجرائم بين صفوف المجرمين الكبار.

ثالثاً: حل اشكالية تفسير جرائم السرقة باستخدام فكرتي "الاهمال" و"الاستنزاف الدائري":

ذكرنا في نهاية الفقرة الثانية ان التفسيرات السابقة لم تحل اشكالية تفسير جرائم السرقة، وذلك لأن التفسيرات قد عالجت عوامل جرائم السرقة ضمن العوامل العامة لاية جريمة، كما ان تلك العوامل سواء اكانت بايلوجية ام نفسية ام اجتماعية قد عولجت بمعزل عن بعضها البعض ولم يتبين لها التأثير المتبادل بين العوامل، هذا فضلاً من ان تلك التفسيرات لم تفصل بين العوامل المؤدية لجرائم السرقة عند الاحداث وبين العودة الى السرقة عند الكبار..، ولكل تلك

الاسباب تولدت لدينا فكرة تفسير تلك الجرائم من خـــلال فكرتـــي "الاهمـــال" و "الاستنزاف الدائري".

١- فكرة الاهمال:

تشير فكرة الاهمال التي اعتمدنا عليها لتفسير جرائم السرقة الى اهمـــال العائلة لابنها وتركه بلا توجيه ولا رقابة والمقترن بالشدة في التنشئة الاجتماعيـة والحرمان من اشباع الحاجات الاساسية مما يؤدي به لارتكاب جرائـــم الســرقة للتعويض عن ذلك الاهمال. وقد يقترن الاهمال احيانـــاً بـــالدلال فـــي التنشـــئة الاجتماعية حيث تدلل العائلة ابنها في سني عمره الاولى وتلبي معظم طلباتـــه الا انه يبدأ يشعر بالاهمال بعد ذلك بعد زيادة طلباته وعدم قدرة العائلة على تلبيتـــها بعد تقدمه بالسن نوعاً ما، فضلاً عن تلبية المجتمع المحلي الـــذي يعيـــش فيـــه لطلباته وبالصورة نفسها التي كانت تلبيها العائلة خلال سني حياته الاولى، ممـــا يؤدي به للتعويض عن ذلك الاهمال-بسبب سوء تعوده على مستوى معين مـــن الصرف خلال فترة سني حياته الاولى- بالسرقة، وغالباً ما تنطبق فكرة الاهمال بصورة عامة (أي المقترن بالشدة أو الدلال) على تفسير جرائم السرقة الاولـــى التي ارتكبها الاحداث في حياتهم، ويغذي ذلك الاهمال بطبيعـــة الحـــال اختيـــار اصدقاء السوء وقضاء وقت الفراغ بانشطة ضارة (تناول المســـكرات، مشـــاهدة الافلام الهابطة ...).

وقد يقول البعض ان هذه الفكرة (أي فكرة الاهمال) هي فكرة موجـــودة واشارت اليها التفسيرات السبقة لاية جريمة ومنها جريمة السرقة، ومثل هـــذا القول قد يكون صحيحاً ولكن في الحقيقة ان تلك التفسيرات، قد جاءت عائمـــة – كما ذكرت- ولتفسير مختلف الجرائم، ولم تربط موضوع التطرف في التنشـــئة الاجتماعية باهمال الحدث وكيف يؤدي ذلك لارتكابه السرقة، بمعنى آخر أنك لو راجعت اية دراسة في علم الاجرام عن اسباب اية جريمة الا يقول لك معدهـا ان

من اسبابها هو التطرف في التنشئة الاجتماعية ما بين القسوة والدلال ولكنه لم يخصص كلامه هذا لجريمة السرقة فحسب وانما لمختلف الجرائم فضلاً عن ذلك انه لم يبين الالية التي من خلالها تدفع التنشئة المتطرفة للحدث لارتكاب الجرائم المختلفة، كما انه لا يربط تلك التنشئة وبشكل تفصيلي واضح بفكرة الاهمال، وما ينتج عن ذلك الربط على صعيد الواقع لارتكاب جريمة السرقة، وعليه نقول هنا وتوضيحاً لفكرة الاهمال، ان تلك الفكرة تؤدي لارتكاب تلك الجريمة وذلك لأن التطرف في التنشئة الاجتماعية ومنها القسوة قد تدفع بالحدث الى كثرة التغيب عن البيت، وكثرة التغيب عن البيت تقوده لكثرة التغيب عن المدرسة، والتغيب عن المدرسة يعني بأنه سيقضي جزء من وقته في الشارع والاسواق، والشارع والاسواق يحتويان على الملذات من طعام وشراب ووسائل ترفيه (دور سينما)وتلك الملذات تحتاج الى النقود للصرف عليها، وهنا قد يلتجأ الحدث للعمل مثل البيع على الارصفة (ماء، حب، سكائر، صبغ احذية....) واعمال البناء (العمالة)، واعمال التصليح لوسائط النقل، وغالباً ما يلتقي من خلال مزاولته تلك الاعمال باحداث يتماثلون معه في المعاناة فيصرف معهم جزء أو كل ما حصل عليه من دخله الناتج من عمله لسد حاجته من تلك الملذات، وقد يعطي جزء من دخله لعائلته وقد تخف هنا وطأة القسوة عليه، الا أن عائلته قد تطالبه بالمزيد من دخله الا انه قد لا يستطيع تلبية طلب عائلته وذلك لزيادة مصروفاته في الشارع فتعود القسوة معه من جديد مما يزيد من معاناته وشروده في عمله ويبدأ يتعمق في البحث عن البدائل التي تخفف وطأة تلك المعاناة (أي زيادة الصرف للتعويض عن المعاناة والحرمان)مندفعاً مع اصدقاء السوء – وقد لا يميزهم بانهم اصدقاء سوء لعدم نضوجه العمري وعدم تلقين عائلته له لما هو صالح وما هو طالح- في الافراط في التدخين وتناول المسكرات (عن طريق شراءها من المحلات –سفري-) وتزداد مصروفاته هنا

فيضطر لتقليص المبلغ الذي يدفعه لعائلته من عمله أو يقطعه عنها فتزداد القسوة معه ويزداد بالمقابل التجائه لاصدقائه وزيادة مصروفاته، ويزداد اهماله لعائلته له وعدم متابعته إلا في سؤاله عما حصل عليه من عمله، وهنا تبدأ تأخذ فكرة الاهمال معناها البايلوجي والنفسي والاجتماعي فعدم اشباع العائلة لحاجات الحدث من الطعام والشراب (حاجات بايلوجية) وعدم شعوره بالامان والاستقرار النفسي داخل عائلته (حاجة نفسية) والقسوة معه (فلسفة اجتماعية خاطئة في التنشئة) سيؤدي به في الامعان في البحث عن البدائل في العمل، واصدقاء السوء، وقد يسقط في شباك احدى العصابات الاجرامية (من الاحداث) او في شباك احد البالغين الذي يجد فيه تعويضاً عن صورة ولي امره القاسي معه، وقد يكون ذلك البالغ منحرفاً فيبدأ بتزيين الانحراف له سواء كان انحرافاً اخلاقياً أو في الحصول على اموال كثيرة بطرق ملتوية مثل السرقة.

وترتبط فكرة الاهمال القائمة على التنشئة المقترنة بالقسوة، التنشئة المقترنة بالدلال فهذه التنشئة هي الاخرى تؤدي للسرقة عند الاحداث وذلك لان الحدث الذي كان معتاداً على تلبية جميع طلباته خلال سني حياته الاولى من طفولته فضلاً عن شعوره بالدفء والحنان داخل عائلته، يجد نفسه عند تقدمه بالعمر نوعاً ما ان عائلته لم تعد تلبي طلباته التي كان معتاداً على تلبيتها خلال سني عمره الاولى، فضلاً عن ذلك يجد ان افراد المجتمع المحلي (المنطقة السكنية التي يعيش فيها) هم ايضاً لا يلبوا طلباته بالصورة نفسها التي كانت عائلته تلبيها خلال سني عمره الاولى، وهذه حالة طبيعية لان اولئك الافراد لا يلبوا طلباته بدون بذله لجهد معين، وحينها يبدأ يشعر خطأ عائلته وافراد ذلك المجتمع بدأو يهملونه ويكرهونه، فيبدأ ينسحب من البيت شيئاً فشيئاً ويزداد غيابه عنه وهذا الغياب يرافقه كذلك تغيبه عن المدرسة والالتجاء للشارع والاسواق ويبدأ يبحث عن عمل، غير انه ونتيجة حياة الدلال التي اعتاد عليها

اثناء سني حياته الاولى قد لا يستطيع ان يستمر في عمل ما في الشـــارع (كمـــا هو شأن الطفل الذي تعرض لتنشئة قاسية) لان الدلال كما هو معروف قد يجعـل المرء ضعيفاً في مواجهة احداث الحياة الخارجية عند تقدمه بالســـن، وبمـــا ان الشارع والاسواق مليئة بالحاجات وبما انه محروم من تلك الحاجات عليـــه فقـــد تسهل عملية التأثير عليه من قبل اصدقاء السوء (احدى عصابات الاحـــداث) أو من بعض البالغين فيندفع للسرقة.وتنطبق فكرة الاهمال وما ينبثق عنها من تنشئة اجتماعية قاسية على الاحداث في المناطق الشـــعبية المكتظـــة بالســـكان وذات المستويات الاقتصادية والتعليمية المنخفضة، في حين تنطبق فكرة الاهمال ومـــا ينبثق عنها من تنشئة اجتماعية مقترنة بـــالدلال علـــى العوائـــل ذات المســـتوى الاقتصادي المرتفع نوعاً ما سواء كانت داخل مناطق شعبية أم متوسطة الدخـــل بل وحتى الغنية***، وان كان مثل هذا الكلام ليس بالقاعدة العامـــة فقـــد نجـــد احياناً طفل مدلل ضمن عائلة منخفضة الدخل حينما يكون وحيداً، أو هو الولـــد الوحيد بينمجموعة بنات (اخوات)، وقد نجد طفل غير مدلل ضمن عوائل غـــير فقيرة، ولكن مثل هذا الكلام ليس عاماً كما ذكرت، ولكن نادر الحـــدوث فـــالفقر المقترن بالاكتضاض السكاني داخل منطقة شعبية تقل فيها الخدمات ووجود تلـــك المناطق في قاع المدن وبالقرب من وسائل الترفيه (حيث يتطلع اليها الاحـــداث) غالباً ما يقترن بالقسوة، بسبب الحاجة والضغوط الاقتصادية التي تعيشها العائلـــة، اما أن نجد طفل يتعرض للقسوة ضمن عوائل ليست فقيرة فهو الاخر نادر وقـــد يقترن وجوده بالعوائل التي ارتفع دخلها بشكل مفاجئ حيث تبق اشـــكالية الفقـــر الذي سبق ان تعرضت اليه تنعكس على فلسفتها في التنشئة الاجتماعية. وايضـــاً علينا القول انه ليس بالقاعدة العامة كذلك ان تقترن القسوة أو الـــدلال بالجريمـــة ومنها السرقة فذلك يعتمد على مداخلات كثيرة يتعلق قسم منها بالمستوى الخلقـــي ودرجة الالتزام الديني للعائلة وموقع العائلة في الريف أم فـــي الحضـــر، ففـــي

المناطق الريفية اذا تعرض الطفل للقسوة او الدلال فلا يشترط انه سيصبح مجرما وذلك لأن درجة التضامن الاجتماعي في الريف عالية مقارنة بالمدين فضلا عن ذلك ان وسائل الترفيه واغراءات الاحداث تكون عالية في المدينة مقارنة بالريف، والرقابة الاجتماعية التي يفرضها الاقارب على الابناء في الريف تعمل على ابعاد الابناء عن مواطن الجريمة ومنها السرقة مقارنة بالمدينة التي تكون فيها مثل تلك الرقابة ضعيفة ان لم تكن معدومة، ولكن قد يرتكب بعض ابناء الريف جرائم السرقة اذا اطبقت عليهم فكرة الاهمال وذلك في حالة اتصال اؤلئك الابناء بالمدينة فبسبب قلة تجربتهم ومعرفتهم -وخاصة خلال حالات الإتصال الاولى- بحياة المدينة، تبهرهم مغرياتها التي تتطلب اموالا طائلة للتمتع بملذاتها، وهنا وبسبب وطأة الحاجة قد يبدأون بممارسة شتى الاساليب على اهاليهم واقاربهم للحصول على النقود اللازمة للتمتع بتلك الملذات، غير ان ذلك لا يستمر حيث تعرف العوائل والاقارب ان اؤلئك الابناء قد خرجوا عن الطريق فتقل متابعتهم لهم وبسبب تعودهم على ملذات المدينة قد يسقطهم ذلك في شباك احدى العصابات الاجرامية التي تمارس السرقة، وعودا أو تداخلا مع ما ذكرت فانه حتى في المدينة احيانا وسواء كان الحال في مناطق شعبية أم متوسطة الدخل أم غنية لا يشترط ان تقترن التنشئة القاسية أم الدلال بالسرقة من قبل احد الابناء اذا وجد داخل العائلة احد الاخوة المتعلمين ومن ذوي السلوك الصالح وكان له دور ايجابي بتعويض اخيه عن مشاعر الاحباط التي يتعرض لها بسبب القسوة ام الدلال (في مراحل لاحقة من حياته) ويقوم بمتابعته وابعاده عن مواطن الزلل.

ولربما يتساءل البعض عن ماهية الادلة على انطباق فكرة "الاهمال" على الاحداث المرتكبين لجرائم السرقة الاولى؟ وهنا نجيب بأن الادلة كثيرة ومشتقة من زيارتي لقسم دار الاحداث (الجانحين) في محافظة نينوى خلال

العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ وآخرهما زيارتين تمت خلال اليومين ٢٥ و ٢٦ من تموز عام ١٩٩٣ حيث وجدت ان اغلب الاحداث المتهمين بارتكاب جرائم ضد الاموال تنطبق عليهم فكرة الاهمال فهم قادمون من مناطق شعبية مكتضة بالسكان تتميز بانخفاض مستوياتها الاقتصادية والتعليمية وتعرضوا لتنشئة اجتماعية قاسية والقليل منهم تعرضوا التنشئة قائمة على الدلال وقدموا من عوائل مرتفعة الدخل نوعا ما تسكن مناطق شعبية أو مناطق متوسطة الدخل أو غنية، واقترنت تلك التنشئة بعدم متابعة العوائل لشؤون ابنائها، هذا وان قولنا ان فكرة الاهمال تنطبق على تفسير جرائم السرقة التي يرتكبها الاحداث للمرة الاولى لا يعنيي بأننا لم نجد احداثا قد ارتكبوا عدة جرائم سرقة وينتظرون المحاكمة عليها لمرة واحدة أو ما يطلق على هذه الحالة قانونيا "بتعدد الجرائم"[٢٩] وهي تختلف عن حالة "العود الى الجريمة" والتي تشترط لقيامها من الناحية القانونية دخول الجاني السجن (دار الاصلاح) وخروجه منه وعودته اليه لمرة أو أكثر[٣٠]. وكلا الحالتين (التعود والعود) وخاصة الاخيرة نادرة الحصول عند الاحداث من مرتكبي جرائم السرقة وذلك لصغر فترة سن الحداثة من الناحية القانونية والتي هي بموجب المادة الثالثة من قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ تنطبق على الاحداث الذين اكملوا التاسعة من عمرهم ولم يكملوا الثامنة عشرة وهم بذلك قد لا يستطيعون من الناحية العمرية ان يرتكبوا الجريمة الثانية بعد خروجهم من دار الاصلاح للاحتمال الكبير في عبورهم من الناحية العمرية الى سن المجرمين الكبار (لمن اكمل الثامنة عشر فما فوق) وكذلك لاحتمال استجابتهم الايجابية للاصلاح داخل دور الاصلاح.

٢- فكرة "الاستنزاف الدائري":

تشير فكرة "الاستنزاف الدائري" التي اعتمدنا عليها ايضا لتفسير جرائم السرقة الى ان المجرم سواء كان حدثا أم كبيرا، يحصل على اموال ليست

بالقليلة نتيجة مزاولته لاعمال حرة أي ان مستواه الاقتصادي ليس ضعيفا ولكن بسبب تعوده وتأثره باصدقاء السوء وقضاء وقت فراغه بأنشطة ضارة تتطلب اموالا طائلة للصرف عليها، فان تلك الاموال الناتجة من عمله لاتعد تكفي لادامة ملذاته الخاصة التي يستزفها عليها فيلتجأ للسرقة للتعويض عن ذلك الاستنزاف في دخله، ويعود ويستنزفها عل ملذاته...وهكذا يعود للسرقة بين فترة واخرى، فكلما استنزفت تلك الملذات مدخولاته عاد للسرقة للتعويض عما استزف منه ليعود يستنزفها مرة اخرى على الملذات. واذا كانت فكرة "الاهمال" تفسر جرائم السرقة الاولى على الاغلب عند الاحداث، فان فكرة "الاستنزاف الدائري" تفسر اسباب العود الى جريمة السرقة من قبل المجرمين احداثا كانوا أم كبارا مع انطباق هذه الفكرة بصورة اكبر على المجرمين الكبار مقارنة بالاحداث الذين نادرا ما يعودا للجريمة من خلال فترة الحداثة وقد سبق ان ذكرنا ان السبب في ذلك يعود لصغر المرحلة العمرية للحداثة قانونيا واحتمال اصلاحهم داخل دور الاصلاح. هذا وان القول بأن فكرة "الاستنزاف الدائري" تنطبق على تفسير جرائم العود الى السرقة عند الكبار لا يعني ان هؤلاء الكبار لم يكونوا في حداثتهم جانحين، فلقد اثبتت الكثير من الدراسات ان العائدين للجريمة كانوا في حداثتهم جانحين(٣١).

ولربما يتسأل البعض عن ماهية الدليل على انطباق فكرة "الاستنزاف الدائري" على تفسير جرائم العود الى السرقة عند الكبار؟ ويعود الجواب على ذلك تقريبا الى عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ فلقد استرعى انتباهي وانا اقوم بزيارات ميدانية لدائرة اصلاح الكبار في ابو غريب (في محافظة بغداد)، ان اغلب المجرمين العائدين ومنهم ٧٦% قد عادوا في جرائم ضد الاموال (السرقة) في حين كان مستواهم الاقتصادي وبسبب عمل اغلبهم بالمهن الحرة حيث بلغت نسبة كل العاملين من المجرمين العائدين وفي مختلف انواع الجرائم بترك المهن

٧٢%، وبما ان نسبة المجربمين العائدين بجرائم السرقة كانت ٧٦% فهذا يعني ان نسبة اغلب المجرمين العائدين في جرائم السرقة كانوا يعملون بالمهن الحرة، اقول اذن ولهذا السبب فان مستواهم الاقتصادي (أي المجرمين العائدين بجرائم السرقة) كان اعلى من المتوسط ومع ذلك فقد ارتكبوا جرائم العود الى السرقة[٣٢]، وكان السبب في ذلك يعود الى استزاف مدخولاتهم على ملذاتهم الخاصة نتيجة قضاءهم لوقت فراغهم بانشطة ضارة (البارات، الملاهي، دور البغاء...)، وبسبب تعودهم على تلك الملذات التي تتطلب اموالا طائلة للصرف عليها فلا تعد تلك المدخولات الناتجة عن عملهم بالمهن الحرة تكفيهم، وعليه يفضلوا طريق السرقة بسبب تعودهم على تلك الملذات باصدقاء السوء، ثم يستنزفوا مرة اخرى المبالغ التي حصلوا عليها من السرقة على تلك الملذات، وهكذا يعودوا للسرقة كلما استنزفت تلك الملذات ما حصلوا عليه من اموال ناتجة من السرقة، وقد ذكرت في حينها وبسبب اختلاف نتيجة دراستي هذه عن المجرمين العائدين مع نتائج بعض الدراسات السابقة التي ربطت بين انخفاض المستوى الاقتصادي (الفقر) وعودتهم لجرائم السرقة، بانه وتعليقا على نتيجة دراستي (يبدوا أن قسما كبيرا من هذه المدخولات كان يستنزفها اغلب العائدون على نشاطات ضارة كتناول الخمر والتردد على الملاهي ودور البغاء)[٣٣].

تلك الاشارة العابرة التي وردت في رسالة الماجستير كانت مجرد اشارة عابرة لم استطع التحقق منها في حينها وصياغتها في فكرة نظرية آنذاك، لان موضوع السرقة والبحث في اسبابها لم يكن هو موضوع الرسالة الاساسي فالموضوع كان يدور حول مختلف جرائم العائدين ومختلف اسبابها، ولكن بعد ان تحققت من تلك الاشارة بمزيد من الملاحظات والمقابلات مع المجرمين العائدين في جرائم السرقة في قسم اصلاح الكبار في بادوش زيارة حدثت في ذلك القسم بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٠ تمخض عن ذلك التحقق من فكرة "الاستنزاف

الدائري"، حيث وجدت ان اغلب المجرمين العائدين بالسرقة كانوا يعملون في مهن حرة يحصلوا منها على مبالغ عالية نوعا ما ولكن بسبب تعودهم على قضاء وقت فراغهم بانشطة ضارة فان تلك المبالغ أو المدخولات كانت تستنزف على تلك الانشطة، مما يضطرهم ذلك ولحاجة تلك الانشطة الى مبالغ طائلة للصرف عليها -لسلوك طريق السرقة والعود اليها كلما استنزفت تلك الانشطة أو الملذات ما حصلوا عليه من السرقة.

وتجدر الاشارة ان فكرة "الاستنزاف الدائري" للمدخولات المتأتية من السرقة على الملذات توجد عليها ادلة اخرى فكثيرا ما يعلق بعض المواطنين في الشارع حينما تنشر بعض الصحف عن اخبار جرائم السرقة أو تحدث جريمة سرقة في احدى المناطق يعلقوا على ذلك بالقول "يبوكون (يسرقون) ويروحون (يذهبون) يتونسون (يتمتعون) بالباكوه" بل وحتى نجد ادلة اخرى على تلك الفكرة من العاملين في نطاق مكافحة الجريمة، ففي لقاء صحفي مع مدير المكتب المركزي لمكافحة سرقة السيارات يقول فيه عن أحد اسباب سرقة السيارات بأن ذلك يعود الى (اقبال اكثر الشباب الطائش على ارتياد اماكن اللهو والمطاعم الليلية والتي يحتاج السهر فيها الى صرف مبالغ خيالية يتم تأمين هذه المبالغ عن طريق السرقات)[٣٤]. وهناك ادلة اخرى على فكرة "الاستنزاف الدائري" نستنتجها من المجرمين السراق انفسهم، فهم يعترفون صراحة على الصحف بأن مستواهم الاقتصادي ليس منخفضا ولكن بسبب اصدقاء السوء والتعود على الملذات يرتكبون جرائم السرقة، ففي لقاء صحفي مع احد المجرمين السراق يقول فيه "قمنا باقتحام المحل وكان صاحب المحل موجودا وتم تقييده وذهبنا به الى منطقة بعيدة... وبعدها رجعنا الى المحل وسرقنا كل ما كان موجودا داخل المحل، أخذنا الذهب وتصرفنا به وانفقنا النقود على ملذاتنا الخاصة، وبعد ذلك نفذ ما لدينا من نقود ففكرنا بسرقة اخرى"[٣٥].

تلك كلها ادلة على انطباق فكرة "الاستنزاف الدائري" على تفسير اسباب العود الى جرائم السرقة عند الكبار، وهي ادلة مشتقة من ملاحظة علمية للمجرمين السراق انفسهم، فضلا عن انطباعات بعض المواطنين والعاملين في مكافحة جرائم السرقة، بل وحتى انطباعات المجرمين انفسهم عن اسباب ارتباكهم للسرقة.

تجدر الاشارة الى ان هناك نوعا من الاتصال الوثيق بين فكرة "الاهمال" لتفسير جرائم السرقة عند الاحداث، وفكرة "الاستنزاف الدائري" لتفسير اسباب العود الى السرقة عند الكبار، وذلك لأن أغلب المجرمين العائدين الى السرقة -كما سبق وان ذكرنا ذلك- كانوا في حداثتهم من مرتكبي جرائم السرقة، وذلك يعني ان اغلب المجرمين العائدين السراق كانوا يعانون في حداثتهم من الاهمال (أي التطرف في تنشئتهم الاجتماعية وعدم متابعتهم من قبل ولي أمرهم).

وبذلك أرجوا في هاتين الفكرتين قد حليت اشكالية تفسير اسباب معظم جرائم السرقة، وآن الاوان ان نكون بهذا الحل قد تجاوزنا الآراء التي تربط بين الفقر والسرقة، فالمجرمين السراق انفسهم احداثا كانوا أم كبارا وبسبب عمل معظمهم بمهن حرة تدر عليهم ارباحا اكثر بالمقارنة من كثير الاسوياء من هم باعمارهم -وإن كانت نسبة ليست بالقليلة منهم هم من مناطق شعبية ذات مستوى اقتصادي منخفض- فان مدخولاتهم هي اعلى من المتوسط ولكن بسبب معاناتهم من "الاهمال" أو "الاستنزاف الدائري" -لمدخولاتهم-، نجدهم يرتكبون جرائم السرقة أو يعودوا الى تلك الجرائم.

الخاتمة:

اولا: النتائج:

يمكن ايجاز اهم النتائج التي توصلنا اليها في هذا البحث، بما يلي:-

١-جريمة السرقة ظاهرة قديمة عاصرت معظم المجتمعات على اختلاف درجة تطورها، عليه فان البحث في حل اشكالية تفسير اسباب تلك الجريمة اثار مشكلة كانت جديرة بالدراسة والتحليل في بحثنا هذا، لان معرفة جذور أو اسباب المشكلات بما فيها مشكلة جريمة السرقة له اهمية كبيرة تتجسد في أنه سيساعد على ايجاد العلاج المناسب لها، وعليه هدف هذا البحث الى طرح فكرتين جديدتين في تفسير اسباب تلك الجريمة، وهما "الاهمال" و "الاستنزاف الدائري" معتمدين في ذلك منهجا قوامه الاطلاع النظري المكتبي على ادبيات علم الاجرام بما فيها من ادبيات علم الاجتماع الجنائي مقرونا بطريقتي الملاحظة والمقابلة لمرتكبي تلك الجريمة من الاحداث السراق، والمجرمين العائدين بجرائم السرقة من المودعين بدور الاصلاح. واول تلك الملاحظات ابتدأ عامي ١٩٨٢-١٩٨٣، وآخرها خلال العامين ١٩٩٢-١٩٩٣، وبالتالي فهو منهج قائم على الوصف المقترن بالتحليل والاستنتاج.

٢-لم تحل التفسيرات السابقة وعلى الرغم من اهميتها اشكالية الاسباب الحقيقية لجرائم السرقة، فتلك التفسيرات سواء اكانت بايلوجية أم نفسية أم اجتماعية، فقد عالجت عوامل جرائم السرقة ضمن العوامل العامة لاية جريمة اخرى وذلك لا يجوز لأن الاسباب المؤدية لجرائم السرقة تختلف عن الاسباب المؤدية للجرائم الاخلاقية أو الجرائم الواقعة ضد الاشخاص، كما ان تلك العوامل سواء كانت بايلوجية أم نفسية أم اجتماعية قد عولجت بمعزل عن بعضها البعض الاخر، فليس كل مصاب بعاهة بسارق وليس كل مريض نفسي بسارق، وليس كل فقير بسارق فهناك فقراء صالحون وهناك بعض الاغنياء من السراق أو المختلسين، هذا فضلا من ان تلك التفسيرات لم

تفصل بين العوامل المؤدية لجرائم السرقة عند الاحداث وبين العود الى السرقة عند الكبار.

٣-بما ان التفسيرات السابقة لاسباب جرائم السرقة لم تحل اشكالية تفسير الاسباب الحقيقية لتكل الجريمة وللاسباب الواردة في الفقرة (٢)، عليه تولدت لدينا فكرتي "الاهمال" و "الاستنزاف الدائري" لحل تلك الاشكالية:

أ- فكرة الاهمال:

تشير فكرة الاهمال التي اعتمدنا عليها لتفسير جرائم السرقة الى اهمال العائلة لابنها وتركه بلا توجيه ولا رقابة والمقترن بالشدة في التنشئة الاجتماعية والحرمان من اشباع الحاجات الاساسية مما يؤدي به لارتكاب جرائم السرقة للتعويض عن ذلك الاهمال وقد يقترن الاهمال احيانا بالدلال في التنشئة الاجتماعية حيث تدلل العائلة ابنها في سني عمره الاولى وتلبي معظم طلباته، الا انه يبدأ يشعر بالاهمال بعد ذلك بعد زيادة طلباته وعدم قدرة العائلة على تلبيتها بعد تقدمه بالسن نوعا ما، فضلا عن عدم تلبية المجتمع المحلي الذي يعيش فيه لطلباته وبالصورة نفسها التي كانت تلبيها العائلة خلال سني حياته الاولى، مما يؤدي به للتعويض عن ذلك الاهمال -بسبب تعوده على مستوى معين من الصرف خلال فترة سني حياته الاولى- بالسرقة، وغالبا ما تنطبق فكرة الاهمال بصورة عامة (أي المقترن بالشدة أو الدلال) على تفسير جرائم السرقة الاولى التي ارتكبها الاحداث في حياتهم، ويغذي ذلك الاهمال بطبيعة الحال اختيار اصدقاء السوء، وقضاء وقت الفراغ بانشطة ضارة (تناول المسكرات، مشاهدة الافلام الهابطة ...).

ب- فكرة الاستنزاف الدائري:

تشير فكرة الاستنزاف الدائري التي اعتمدنا عليها ايضا لتفسير جرائم السرقة الى ان المجرم سواء كان حدثا أم كبيرا، يحصل على اموال ليست بالقليلة نتيجة مزاولته لاعمال حرة أي ان مستواه الاقتصادي ليس ضعيفا ولكن بسبب تعوده وتأثره باصدقاء السوء وقضاء وقت فراغه بانشطة ضارة تتطلب اموالا طائلة للصرف عليها، فان تلك الاموال الناتجة عن عمله لا تعد تكفي لادامة ملذاته الخاصة التي يستنزفها عليها فيلتجأ للسرقة للتعويض عن ذلك الاستنزاف في دخله، ويعود ويستنزفها على ملذاته ... وهكذا يعود للسرقة بين فترة واخرى، فكلما استنزفت تلك الملذات مدخولاته عاد للسرقة للتعويض عما استنزفه منه ليعود يستنزفها مرة اخرى على الملذات. واذا كانت فكرة الاهمال تفسر جرائم السرقة للمرة الاولى فان فكرة الاستنزاف الدائري تفسر اسباب العود الى جريمة السرقة من قبل المجرمين احداثا كانوا أم كبارا مع انطباق هذ الفكرة بصورة اكبر على المجرمين الكبار مقارنة بالاحداث بسبب صغر المرحلة العمرية للحداثة.

ثانيا: التوصيات:

بما ان توصيات أي بحث أو جهد علمي يجب ان تبنى في ضوء نتائج ذلك البحث أو الجهد، وبما ان اهم نتائج هذا البحث هو خروجه بفكرتي "الاهمال" و "الاستنزاف الدائري" المفسرتين لجرائم السرقة، وعليه نوصي:

أ- قلنا ان من الاسباب الاساسية لجرائم السرقة عند الاحداث هو تعرضهم للاهمال بما يتضمنه من اهمال قائم على القسوة أم الدلال، أم عدم متابعة العائلة لشؤون ابنائها، لذا فهناك ضرورة تستوجب توجيه وسائل الاعلام والمنظمات الجماهيرية لأخذ دورها الفاعل في توعية المواطنين باهمية التنشئة الاجتماعية السليمة المتوازنة، تلك

التنشئة التي تبعد الابناء عن اصدقـــاء الســـوء والتغيـــب أو تـــرك الدراسة وتحصنهم من خطر الانزلاق في جرائم السرقة، فضلا عـن ضرورة الارتفاع بالمستوى الاقتصادي والخدمـــي فـــي المنـــاطق الشعبية، فذلك المستوى قد يقود بشكل غير مباشر لجرائـــم الســـرقة عند الاحداث خاصة اذا غابت التنشئة السليمة.

ب- وبما اننا وجدنا ايضا ان من اسباب العود الـــى للســـرقة عنـــد الكبار هو الاستنزاف الدائري لمدخولاتهم وصرفها علـــى ملذاتـــهم الخاصة مثل التردد على البارات والملاهي ودور البغاء، لـــذا فـــإن تقليص نطاق هذه الاماكن والتوسع في المقابل فـــي الامكنـــة التـــي تساعد على قضاء وقت الفراغ بانشطة مفيدة سيساعد على نحـــو أو آخر لتقليل نسبة العود الى الجريمة.

ت- نقترح تعميم أو الاستفادة من فكرتي "الاهمـــال" و "الاســـتنزاف الدائري" ضمن الحلقات والمناهج الدراســـية والـــدورات التدريبيـــة للعاملين في نطاق مكافحة جرائم السرقة.

الهوامش:

* اعد هذا البحث حينما كان الباحث تدريسيا في جامعة الموصل/ كلية الاداب.

** بما اننا افردنا مفردة مستقلة لفكرتي "الاهمال" و " الاستنزاف الدائري" عليه سنحدد مفهومها في تلك المفردة.

*** بما ان العوائل المرتفعة الدخل نوعا ما سواء كانت فـــي منـــاطق شـــعبية (وهي قليلة) أم مناطق متوسطة الدخل أم غنية يتمتعون بشبكة مـــن المعـــارف الواسعة نوعا ما وخاصة المعارف التي تقترن بالمصالح الاقتصادية عليه فـــإن الابن المدلل الذي يعيش ضمن تلك العوائل، حينما يجد ان عائلته بدأت لا تدلـــله بعد تقدمه بالعمر نوعا ما، وتقلل صرفها عليه ونتيجة لحاجته للنقود بسبب تعوده

على مستوى معين من الصرف قد يلتجأ قبل ان يقع بالسرقة الى الاستدانة من تلك المعارف مستغلا اسم عائلته التي لا تعرف شيئا عن ديونه فتضطر عائلته (خجلا) بتسديد ديونه بعد عرفتها بذلك ولكنها تبدأ بتشديد المقاطعة عليه ويبدأ معارف تلك العائلة (بعد ان يعرفوا حقيقة ديونه) بمقاطعة الشاب وعليه يحاصر من كل جهة فيلتجأ للسرقة.

المصادر:

١. حول تطور النظرة لجرائم السرقة، انظر، نقلا عن، جلال علي هاشم الاعرجي، السرقة عند الاحداث، دراسة اجتماعية تحليلية في مدارس تأهيل الجانحين في بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٤-٩.

٢. عبدالجبار عريم، نظريات علم الاجرام، ط٥، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٠، ص ٣٦.

٣. د. عدنان الخطيب، المبادئ العامة في مشروع قانون العقوبات الموحد، ج ١، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦١، ص ١٥٢.

٤. اميل دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة د. محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦١، ص١٦.

٥. عبدالجبار عريم، مصدر سابق، ص ٨٦-٩٠.

٦. نقلا عن، احمد محمد خليفة، اصول علم الاجرام الاجتماعي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٣١.

٧. سيموند فرويد، خمسة دروس في التحليل النفسي، ترجمة جورج طرابيش، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٦.

٨. عبدالجبار عريم، مصدر سابق، ص ١٩٨-١٩٩.

٩. المصدر نفسه، ص ٣٧.

١٠. نقلا عن جلال علي هاشم الاعرجي، مصدر سابق، ص ٢٩.
١١. نقلا عن المصدر نفسه، ص٢٦.
١٢. نقلا عن المصدر نفسه، ص ٢٩، ٣٠-٣١.
١٣. د. رمسيس بهنام، علم الاجرام، طـ٣، منشأة المعـارف، الاسـكندرية، ١٩٧٠، ص٢٦.
١٤. عبدالجبار عريم، مصدر سابق، ص١٣٠.
١٥. د. أكرم نشأت ابراهيم، جنوح الاحـداث، عواملـه والرعايـة الوقائيـة والعلاجية لمواجهته، مجموعة بحوث واعمال الحلقـة الدراسـية الخاصـة بوقاية الاحداث من الانحراف، (بغـداد، تشـرين الثـاني، ١٩٨١)، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات، بغـداد، ١٩٨٣، ص٣٩-٤٠.
١٦. _____، علم النفس الجنائي، طـ٢، مطبعة المعـارف، بغـداد، ١٩٦٠، ص ٨١-٨٢.
١٧. نقلا عن جلال هاشم الاعرجي، مصدر سابق، ص ٤٣.
١٨. د. أكرم نشأت ابراهيم، جنوح الاحداث، مصدر سابق، ص ٤٣.
١٩. _____، علم النفس الجنائي، مصدر سابق، ص ١٠٧،١٠٩.
٢٠. المصدر نفسه، ص ١٧٥-١٧٦.
٢١. نقلا عن جلال هاشم الاعرجي، مصدر سابق، ص ٤٩-٥٠.
٢٢. نقلا عن مازن بشير الراوجي، الوقاية احدى وسائل التصـدي لظـاهرة انحراف الاحداث، مجموعة بحوث واعمال الحلقة الدراسية الخاصة بوقايـة الاحداث من الانحراف، بغداد، تشـرين الثـاني، ١٩٨١، وزارة الداخليـة، مديرية الشرطة العامة، مركز البحـوث والدراسـات، بغـداد، ١٩٨٣، ص ٧٩-٨٠.

٢٣. د. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي (الجريمة والمجرم)، ط١، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٩٠، وانظر كذلك د. أكرم نشأت ابراهيم، جنوح الاحداث، مصدر سابق، ص ٤٩-٥٠.
٢٤. عبداللطيف عبدالحميد العاني، اثر المناطق المتخلف في جنوح الاحداث، مجموعة بحوث واعمال الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الاحداث من الانحراف (بغداد، تشرين الثاني، ١٩٨١)، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٦٥، ٢٦٨٢٦٩.
٢٥. د. رؤوف عبيد، أصول علمي الاجرام والعقاب، ط٤، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٤٨، وانظر كذلك، ادزين هـ. سذرلاند ودونالد ر. كريسي، مبادئ علم الاجرام، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٧٢-٢٧٣.
٢٦. نقلا عن جلال علي هاشم الاعرجي، مصدر سابق، ص ٥٤.
٢٧. د. رؤوف عبيد، مصدر سابق، ص ١٧٧.
٢٨. د. احسان محمد الحسن، اثر تفكك العائلة في جنوح الاحداث، دراسة ميدانية عن دور العائلة في جنوح الاحداث في العراق، مجموعة بحوث واعمال الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الاحداث من الانحراف، (بغداد، تشرين الثاني، ١٩٨١)، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٧٧.
٢٩. د. أكرم نشأت ابراهيم، الاحكام العامة في قانون العقوبات العراقي، ط٢، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٧١.
٣٠. هادي صالح محمد، عوامل العود الى الجريمة، دراسة نظرية مع بحث ميداني في دائرة اصلاح الكبار في ابو غريب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٧.